

دور الدولة الجزائرية في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" *The Role of the Algerian State in the New Partnership for Africa's Development (NEPAD)*

تاريخ القبول: 2025/06/13

تاريخ الإرسال: 2025/02/23

الإقليمي، وتبني السياسات والتدابير اللازمة لدعم أهداف التنمية الإفريقية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية لعبت دوراً محورياً في إنجاح مشاركة الدول الإفريقية ضمن هذه المبادرة، حيث ساهمت في تحقيق أهدافها عبر تعزيز التكامل الإقليمي، ودعم النمو الاقتصادي، وترسيخ الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، مما ساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الجزائرية؛ مبادرة النيباد؛ التنمية الإفريقية.

Abstract:

The present study pave a way to analyze the Algeria's role of the new initiative Partnership Africa's Development "NEPAD", focusing on its diverse roles and contributions in supporting this initiative. Moreover, we discussed in this study the Algeria's efforts to enhance regional cooperation and adopt the necessary policies and measures to support

بن أحمد نادية *
BENAHMED Nadia
جامعة سيدي بلعباس
University of Sidi Bel Abbes
nadia.benahmed@univ-sba.dz

بن أحمد فاطمة الزهراء
BENAHMED
Fatima Zahra
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
University of Tlemcen
مختبر إدارة الابتكار والتسويق
benahmed.fatimazahra@univ-
tlemcen.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الجزائري في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، مع التركيز على تعدد أدوارها ومساهماتها في دعم المبادرة. حيث تناولنا جهود الجزائر في تعزيز التعاون الإفريقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة الإفريقية. كشفت الدراسة أن الدولة الجزائرية لعبت دوراً محورياً في نجاح مشاركة الدول الإفريقية ضمن هذه المبادرة، حيث ساهمت في تحقيق أهدافها عبر تعزيز التكامل الإقليمي، ودعم النمو الاقتصادي، وترسيخ الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، مما ساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

* - المؤلف المراسل.

advancing sustainable development
on the African continent.

Keywords: The Algerian state;
NEPAD initiative; African
development.

مقدمة:

تؤكد التجارب المعاصرة بوضوح أن تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالمجتمعات يعتمد بشكل أساسي على تبني سياسات واستراتيجيات مدروسة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وأن هذه الأخيرة لا بد أن تكون مبنية على أسس علمية ورؤية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص المتاحة على المستويين المحلي والدولي. وفي هذا السياق، بذلت معظم الدول الإفريقية حديثة الاستقلال جهودًا كبيرة من أجل تنمية القارة الإفريقية التي عانت طويلاً من مخلفات الاستعمار والتهميش، ومواجهة الأوضاع المتأزمة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومنه، برزت الحاجة إلى وضع برامج تنموية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة للسكان الأفارقة، والعمل على تجسيد هذه البرامج بشكل فعال لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، كإطار استراتيجي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية لمواجهة التحديات المشتركة. وقد تم تصميمها لتكون بمثابة خطة عمل جماعية تسعى إلى تطوير وتنمية القارة في الألفية الجديدة. وقد اعتبرت الدولة الجزائرية من بين أبرز الدول التي ساهمت بفعالية في إطلاق وتفعيل مبادرة "النيباد"، حيث لعبت دوراً محورياً في صياغة أهدافها وتنفيذها، مستندة في ذلك إلى علاقاتها الدبلوماسية التاريخية والوطيدة مع العديد من الدول الإفريقية. كما حرصت الجزائر على تسخير إمكانياتها وخبراتها لدعم هذه المبادرة التنموية الكبرى، انطلاقاً من اعتقادها العميق بأهمية التضامن الإفريقي، والعمل المشترك لتحقيق النهضة الشاملة للقارة الإفريقية.



- إشكالية الدراسة: وكانطلاقاً لدراستنا، قمنا بصياغة الإشكالية التالية: كيف ساهمت الدولة الجزائرية في تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"؟
- فرضية الدراسة: وللإجابة على الإشكالية، صغنا الفرضية التالية: ساعدت إنجازات الدولة الجزائرية على تحفيز الدول الإفريقية للمشاركة ضمن مبادرة النيباد والعمل على تحقيق أهدافها.

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الدولة الجزائرية في ظل مبادرة "النيباد"، واستكشاف مدى جهودها في تقويم جودة الحياة الإفريقية، من خلال هذه الشراكة الجديدة. حيث تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة الجزائر في تحسين مستويات التعليم والصحة والأمن، مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، عبر تنفيذ مشاريع تنمية مشتركة تهدف إلى تخفيف حدة الفقر بين الدول الإفريقية. إضافة إلى ذلك، تستعرض الدراسة أهم التحديات التي تواجه الجزائر وباقي الدول الأعضاء في تحقيق أهداف المبادرة.

- منهجية الدراسة: لقد تم استخدام عدة مناهج في دراسة هذا الموضوع، ومن بينها نجد المنهج التاريخي الذي تم استخدامه لتتبع مراحل نشأة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، والمنهج الوصفي لوصف طبيعة دور الجزائر والتدابير المختلفة التي اتخذتها في إطار المبادرة، وصولاً إلى تقييم مدى فعالية السياسات المتبعة في تفعيل المبادرة وتحقيق أهدافها.

ومن ثم قمنا بتقسيم الدراسة إلى مجموعة محاور، تطرقنا في المحور الأول إلى مراحل نشأة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، وتناولنا في المحور الثاني هيكلية وألويات مبادرة "النيباد"، مع التعرض إلى جهود الجزائر في ترسيخ الحوكمة الرشيدة ضمن مبادرة النيباد في المحور الثالث، وصولاً إلى إنجازات وإخفاقات مبادرة النيباد في ظل مساعي الدولة الجزائرية والدول الأعضاء في المحور الرابع والأخير. وانطلاقاً من هذا الطرح، سنحاول معالجة الدراسة من خلال التالي:



المحور الأول: نشأة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"

نظراً للأهمية البالغة التي تحتلها التنمية في القارة الإفريقية، خاصة بعد فشل مختلف المشاريع والجهود السابقة في معالجة التحديات التنموية، سعت الدول الإفريقية إلى إطلاق إطار عمل جديد يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في مسار التنمية بالقارة. وقد تمثل ذلك في الشراكة الجديدة لأجل تنمية إفريقيا "النيباد"، التي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في قمة لوساكا التي انعقدت في جويلية 2001، وتم اعتماد صيغتها النهائية خلال اجتماعات أبوجا في أكتوبر من نفس العام. كما تبلورت النيباد عبر دمج ثلاث مبادرات رئيسية إفريقية تمثلت في:

أولاً- المبادرة الأولى:

والتي عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا "MAP"، والتي جاءت استجابة لما أبداه القادة الأفارقة من أجل ضرورة العمل على تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، مع تبني مسؤولية قيادة جهود مستقبلها الاقتصادي المستدام .

ثانياً- المبادرة الثانية:

وهي التي صاغها الرئيس السنغالي "عبد الله واد"، وأطلق عليها مخطط أوميغا "OMEGA PLAN"، وتم الإعلان عنها في مؤتمر القمة الفرنسية-الإفريقية المنعقد في "ياوندي" في جانفي 2001. ركزت هذه المبادرة على تحديد أهم الميادين والقطاعات اللازمة من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة، بهدف تسهيل عملية اندماج الدول الإفريقية في الأنشطة الاقتصادية العالمية وكذا التجارة الدولية سواء عبر التصدير أو الاستيراد.⁽¹⁾

وفي هذا السياق، رحب القادة الأفارقة في القمة الاستثنائية المنعقدة في سرت في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP" و "OMEGA"، وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تقدمها إفريقيا إلى الشركاء الدوليين للتعبير عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا

التموية الملحة وقد تم ضم "مصر" و"السنغال" في لجنة التسيير التي تضم الدول الثلاث المؤسسة للمبادرة.

ثالثا- المبادرة الثالثة:

عرفت باسم "التعهد العالمي الجديد مع إفريقيا"، وتم إعدادها من قبل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وطرحتها الجزائر في ماي 2001.

وقد تم دمج هذه المبادرة مع المبادرتين السابقتين في صيغة نهائية موحدة وهي "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" والمعروفة اختصارا باسم "النيباد" "NEPAD". وقد تضمن ميثاقها التأسيسي الالتزام باحترام المعايير الدولية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية والتنظيم الدوري لانتخابات ديمقراطية حرة وشفافة ونزهة تتيح للشعوب الإفريقية الاختيار الحر لممثليها⁽²⁾.

وتعتبر "النيباد" بمثابة تعهد للقادة الأفارقة تقوم على أساس رؤية مشتركة للقضاء على التخلف والتمهيش ووضع دولهم في مسار النمو والتنمية المستدامة، مع تعزيز المشاركة في الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية.

المحور الثاني: هيكلية وأولويات مبادرة "النيباد"

في إطار هيكلية الشراكة الجديدة الهادفة لتسهيل عملية تنفيذ المشاريع التي ترسمها لتنمية إفريقيا، تم وضع ثلاث مؤسسات كالتالي:

أولا- لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بالتنفيذ:

عند تأسيسها تكونت لجنة رؤساء وحكومات الدول من 15 دولة عضو، حيث تمثل كل دولة برئيسها وثلاثة أعضاء لكل منطقة جغرافية في القارة بما فيهم رؤساء الدول المؤسسة للمبادرة وهي جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر، السنغال، ومصر. وخلال اجتماع في "دوربان" سنة 2002، تم إضافة عضو جديد لكل منطقة ليصل العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة إلى 20 دولة. تجتمع هذه الأخيرة بشكل دوري كل ثلاثة أشهر لمتابعة تطورات المبادرة وتقييمها.



ثانيا- لجنة القيادة والتسيير:

تعد هذه اللجنة الجهة المكلفة بالتسيير الإجرائي لمبادرة النيباد، حيث تقوم بتحضير الأسس والمشاريع التي تعرض على اللجنة المسؤولة عن التنفيذ. تجتمع مرة واحدة شهريا وتتكون من الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الخمس المؤسسة للمبادرة بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات المالية والاقتصادية الإفريقية وقد يشارك في اجتماعاتها ممثلون عن رؤساء الدول الأخرى الأعضاء في لجنة التنفيذ، بشكل يضمن تنسيق الجهود والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية.⁽³⁾

ثالثا- الأمانة العامة:

تعتبر الجهة المسؤولة عن إدارة مبادرة "النيباد"، حيث تقوم بتنظيم أعمالها وكذا تقديم الدعم الإداري للجنة القيادة وتنسيق أجهزتها المختلفة. كما تمتلك الأمانة العامة صلاحية دعوة الخبراء الأفارقة والأجانب لتنسيق خطة عمل لأنشطة القطاعات ذات الأولوية. وبالنسبة لتمويل نشاطات الأمانة العامة فيتم تأمينه من خلال مساهمات الدول الأعضاء وشركاء التنمية.⁽⁴⁾

وتجدر الإشارة أن الهيكل التنفيذي لمبادرة "النيباد"، يركز على تهيئة الشروط السياسية والاقتصادية المحددة في الوثيقة التأسيسية كأولوية لضمان تنفيذ مشاريع المبادرة على أوسع نطاق.⁽⁵⁾

ومن "أولويات المبادرة"، أنها تهدف إلى تقليص التهميش الذي تعاني منه إفريقيا وإدماجها في مسار العولمة، فعلى الرغم من أن القارة تضم 13% من سكان العالم إلا أن مشاركتها في التبادلات التجارية العالمية لا تتجاوز 1.7%، وعليه حددت المبادرة مجموعة أولويات، يمكن إجمالها في التالي:⁽⁶⁾

- تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة وتشمل تعزيز السلم والأمن وترسيخ الديمقراطية، إضافة إلى إصلاح السياسات الاقتصادية وبناء القدرات والتكامل الإقليمي.



- إصلاح السياسات وزيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة، التنمية البشرية، العلوم والتكنولوجيا، وتنمية المهارات. كما تسعى الى تحسين البنى التحتية وخصوصا في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة، بالإضافة الى زيادة وسائل التبادل التجاري بين دول القارة وفتح أسواق الدول المتقدمة.

- تعبئة الموارد المالية بزيادة معدلات الادخار والاستثمار المحليين وتحسين إدارة الإيرادات وزيادة حصة التجارة الداخلية والعالمية. كما تعمل المبادرة على زيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين وزيادة مساعدات التنمية الدولية للقارة.

ولقد حاولت مبادرة نيباد ترتيب أولوياتها من خلال مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها، يمكن أن نلخصها في الآتي:

1- تخفيف أعباء الديون: يعتبر تخفيف الديون أحد القضايا المرتبطة بنتائج تخفيف حدة الفقر، ومنه أضحى من الضروري تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الديون مقارنة بالإيرادات المالية لأي دولة إفريقية. وفي هذا الإطار، قام قادة مبادرة "النيباد" بالتفاوض مع الدول المعنية لوضع ترتيبات لتخفيض نسبة الديون إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية، ومنها أطلقت عدة مبادرات لمواجهة مشكلة الديون مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقرارات قمة جويلية 2005 التي تضمنت إلغاء ديون ثمانية عشر دولة من بينها أربعة عشر دولة إفريقية⁽⁷⁾.

2- زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية: تسعى مبادرة "النيباد" لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي على المدى المتوسط وذلك من خلال إصلاح آليات تسليم المساعدات لضمان استخدام تدفقاتها بشكل أفضل من قبل الدول الإفريقية المستفيدة. وفي هذا السياق، تهدف الشراكة إلى تشكيل فريق دراسات لإعداد وثيقة بشأن استراتيجيتها في تخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽⁸⁾.



3- تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: تهدف مبادرة "النيباد"، إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عبر التركيز على مؤشرات الاستدامة التي تشمل أبعادا متنوعة مثل الاقتصاد، البيئة، الثقافة، السياسات العامة الحكومية، إلى جانب توزيع الفرص الوظيفية وعدالة توزيع الدخل بين الأفراد. وفي هذا الإطار، يربط البعض عملية التنمية بالهيكل الاقتصادي للدولة، حيث تم وصفها بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة أكثر تطورا، مما يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية في بناء الهيكل الاقتصادي⁽⁹⁾. ومن أبرز هذه التغييرات دعم التصنيع كوسيلة لتنويع الاقتصادات الإفريقية وتقليل الاعتماد على المواد الخام، حيث يهدف التصنيع إلى خلق فرص عمل ذات إنتاجية مرتفعة تحسن من مستويات المعيشة وتعزز من قدرة القارة الإفريقية على مواجهة الصدمات الخارجية، ومنه تُعتبر أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وعقد التنمية الصناعية الثالث (2016-2025) إطارا استراتيجيا لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود.

4- مضاعفة المعرفة وتعزيز استخدام النظام الرقمي: تسعى الدول الإفريقية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية للإعلام والاتصال واستخدام الوسائل الحديثة، كما تعمل على تقويم النظام الجامعي ومختلف مستويات التعليم مع دعم الهيئات التدريسية خاصة وأن إفريقيا أصبحت تنظر للتعليم من زوايا رئيسية، عبر الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب الثقافة والمعرفة وكذا ضرورة ربطه باحتياجات سوق العمل ومن تم اعتباره حقا إنسانيا يسهم في تحسين أوضاع الأفراد والمجتمعات⁽¹⁰⁾.

5- تحسين قطاع الصحة: تواجه قارة إفريقيا صعوبات كبيرة في القطاع الصحي، أبرزها الانتشار الكبير للأوبئة والفيروسات الفتاكة التي تؤثر سلبا على التنمية الصحية، لذا تسعى مبادرة الشراكة لبذل جهود كبيرة لتحسين البنية التحتية الصحية

عبر تأسيس هيئات تنسيقية وطنية معنية بالخدمات الصحية مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الأوبئة⁽¹¹⁾.

6- تعزيز الحوكمة والديمقراطية: تسعى الدول الإفريقية من خلال شراكة "النيباد"، إلى تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان كشرط أساسي للتنمية المستدامة، وتشمل الجهود تعزيز الشفافية في إدارة الموارد وبناء مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على دعم استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية وضمان سيادة القانون، كما تعمل على دعم الديمقراطية من خلال تشجيع الانتخابات الحرة والنزيهة وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي.⁽¹²⁾

7- تعزيز الأمن والسلم: تعتبر مبادرة "نيباد"، أن معالجة النزاعات المسلحة وتعزيز الأمن والسلم من الأولويات الأساسية لتهيئة بيئة مستقرة للتنمية، فتعمل على دعم جهود حل النزاعات وتقديم حلول سلمية في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.⁽¹³⁾

المحور الثالث: جهود الجزائر في ترسيخ الحوكمة الرشيدة ضمن مبادرة النيباد

مع تنامي وتيرة الإصلاحات في إفريقيا، برز اهتمام الجزائر بموضوع الحوكمة الرشيدة بشكل ملحوظ من خلال محاولة عقلنة وترشيد إدارة نظام الحكم مع ضرورة الاعتماد على المتابعة الفعلية للقضايا التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الرشيد وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها. وقد اعتمدت الجزائر في هذا السياق على المقاربة الجماعية التي تمثلها مبادرة "النيباد"، وذلك من خلال تبني آليات الحكم الرشيد التالية:

أولا- الشفافية:

وتعد من أهم الركائز الأساسية للحكم الرشيد، فتعني توفير المعلومات وسهولة إتاحتها لكافة المؤسسات والأطراف المعنية وعامة المجتمع بهدف ترشيد الأداء



وتسهيل عملية الرقابة وضمان الانضباط ودقة تنفيذ المهام المخولة⁽¹⁴⁾. وتعتبر الجزائر نموذجًا بارزًا في تعزيز الشفافية عبر دعم حرية الإعلام وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات، كما تسعى إلى إخضاع الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات الدستورية موضع المساءلة والمحاسبة بما يضمن تحقيق الرقابة الفعالة.⁽¹⁵⁾

ثانيا- المشاركة:

تقوم المشاركة على تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع حرية الرأي والتعبير وتمثل أحد المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، تسعى الجزائر إلى ترسيخ مبدأ وثقافة المشاركة الشعبية عبر تمكين المواطنين من التأثير في عملية صنع القرار السياسي وإشراك المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي ومساءلة المسؤولين مما يعكس التزامها بتعزيز الديمقراطية على المستويين الوطني والإقليمي.⁽¹⁶⁾

ثالثا- المساءلة:

تعد من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، وتكون إخضاع جميع المسؤولين وصناع القرار لمبدأ المحاسبة دون استثناء أمام الرأي العام، وتبرز الجزائر كأحد النماذج التي تسعى إلى تعزيز هذا المبدأ من خلال جهودها في تفعيل أنماط المساءلة التالية:

1- المساءلة التشريعية: وتعد من أبرز أنماط المساءلة المعتمدة، حيث ينادى بالبرلمان دور الرقابة على أعمال البيروقراطية الحكومية عبر الوسائل الدستورية التي تندرج ضمن اختصاصات السلطة التشريعية أو بواسطة الآليات الجديدة التي ظهرت مع التطور التكنولوجي الناجم عن الثورة الحديثة في مجال الاتصال، مثل "الحكومة الإلكترونية" التي تتيح للمواطنين متابعة أعمال البرلمان ومحاسبة أعضائه لضمان حسن الأداء وبالتالي الوصول إلى الحكم الرشيد⁽¹⁷⁾.

2- المساءلة التنفيذية: تشير إلى إخضاع الجهاز التنفيذي الحكومي للمحاسبة عبر وسائل إدارية تضبط العمل الإداري وتضمن سلامة أداء الجهاز التنفيذي، وتندرج تحت هذه الآلية مجموعة من المهام، مثل استخدام التدابير الوقائية وتنفيذ برامج التوعية أو فتح قنوات اتصال مع الجمهور لإيصال صوته إلى الإدارات حول ما يشوب الجهاز التنفيذي من انتهاكات لحقوق المواطن وتحويلها إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

3- المساءلة القضائية: يشكل هذا النوع من المساءلة إحدى الآليات الأساسية لضبط عمل الجهاز الحكومي بواسطة السلطة القضائية التي تستند إلى القضاة والمحكم للمساءلة والكشف عن طبيعة أداء السلطة التشريعية والتنفيذية. بالإضافة إلى مراقبة سير الأداء على المستوى التنفيذي وضمان الامتثال للقوانين واللوائح. ولتعزيز دور المساءلة القضائية في الإدارات العمومية، لابد من توفير الإمكانيات المادية والبشرية ذات الكفاءات العالية إلى جانب القدرات المالية اللازمة التي تمكنها من إجراء عمليات التدقيق والبحث في مكامن الفساد.

رابعا- حقوق الإنسان ودولة القانون:

ويشير هذا المفهوم إلى خضوع جميع أفراد المجتمع لحكم القانون، بحيث لا أحد يسمو على القانون ويكون ذلك باحترام حقوق المواطنين ومنع الانتهاكات التي تمس حرياتهم. وتعمل الدولة الجزائرية في هذا الصدد، على تطوير منظومتها القانونية بما يضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية بشكل عادل وبصورة تعزز سيادة القانون وترسيخ مفهوم دولة القانون⁽¹⁸⁾.

خامسا- مكافحة الفساد:

لمكافحة الفساد لابد من وجود منظومة تشريعية وقانونية صارمة تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد ومعالجة مواطن الفساد على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي جميع القطاعات الحيوية. وفي هذا الصدد، تم قياس واقع



الحكومة في 28 دولة ضمن مشروع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2003، حيث نشرت النتائج المتوصل إليها في تقرير 2005، بعنوان "إفريقيا في طريق الحكم الرشيد"، وقد كشف هذا الأخير عن مختلف الآليات التي اعتمدتها الدول الإفريقية لتحسين أوضاعها والقضاء على الفساد⁽¹⁹⁾.

وفي السياق الجزائري، سعت الدولة للتصدي لظاهرة الفساد المهددة لكيان الدولة والقارة الإفريقية عامة، عبر إصدار تشريعات كالقانون رقم 09/01 المؤرخ في 26 جوان 2001 المتزامن مع سنة تأسيس المبادرة، كما انضمت الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003، والتي تولد عنها القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته⁽²⁰⁾. إلى جانب ذلك، وضعت الجزائر استراتيجيات لاسترداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد عبر التعاون الدولي أو من خلال آليات وطنية. بالإضافة إلى هذا، شهدت البلاد بعد الحراك الشعبي سنة 2019، محاكمات لعدد من المسؤولين ورجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد⁽²¹⁾. كما ركزت الدولة على تحديث الأجهزة الرقابية والإدارية مع إدخال تقنيات حديثة لتعزيز فعاليتها في الكشف عن حالات الفساد ومعالجتها.

وفي إطار التزام الجزائر بتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في إفريقيا، انضمت إلى "الآلية الإفريقية للتقويم من أجل النظراء (APRM)" والتي تعد إحدى المبادرات الرئيسية لمبادرة "النيباد"، حيث تهدف إلى تقييم أداء الدول الأعضاء في مجالات الحوكمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الشفافية والمساءلة⁽²²⁾ ومن خلال انضمامها إلى هذه المبادرة أظهرت الدولة الجزائرية استعدادها لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، حيث شاركت في عمليات التقييم الطوعي التي تشمل مراجعة السياسات الوطنية في مجالات الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية والإدارة الاجتماعية. كما ساهمت عبر دبلوماسيتها

الإقليمية في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تبادل الخبرات والممارسات الفضلى مع الدول الإفريقية الأخرى، مما يعكس التزامها بتطوير آليات الحوكمة وتعزيز التكامل الإقليمي⁽²³⁾.

المحور الرابع: مبادرة النيباد في ظل مساعي الدولة الجزائرية والدول الأعضاء: إنجازات واخفاقات

انطلاقاً من اعتماد "مبادرة النيباد" لمقاربة الحكم الرشيد كمدخل أساسي لتحقيق التنمية في إفريقيا، ومن خلال استعراض الآليات والمعايير التي تم تفعيلها ضمن إطار هذه المبادرة، يمكننا تقييم مدى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع داخل القارة. وهو ما سيتضح في الآتي:

الجدول رقم (01): بين إنجازات وعراقيل مبادرة "النيباد"

المجال	الإنجازات	العراقيل
التكامل الإقليمي	تعزيز التنسيق بين الحكومات، لتحقيق التنمية وتعميق الشراكات الإقليمية.	الاعتماد على المساعدات الأجنبية، وضعف التكامل بسبب التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية.
الحكم الرشيد	نشر الوعي بأهمية الحكم الرشيد، كعامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.	تأثير الإرهاب والنزاعات على استقرار الحكم الرشيد والتنمية.
البنية التحتية	استثمارات في النقل والطاقة لتعزيز التكامل الإقليمي.	نقص الموارد المالية والبشرية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية بشكل فعال ومستدام.
الأمن الغذائي	تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي في القارة الإفريقية.	الأزمات البيئية، مثل الجفاف والتصحر تؤثر سلباً على الزراعة والأمن الغذائي.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة	دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لخلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي.	غياب الدعم الكافي والسياسات المستدامة لتطوير هذه الصناعات.
القطاع السياحي	تطوير البنية التحتية السياحية لاستغلال الموارد الطبيعية والثقافية وتعزيز التعاون الإقليمي.	نقص التمويل والخبرات لاستغلال الإمكانيات السياحية بشكل كامل.
حل النزاعات السياسية	المساهمة في حل نزاعات كبرى، مثل أنغولا وإريتريا ودعم التحولات الديمقراطية مثل حالة موريتانيا.	استمرار النزاعات الحدودية والإثنية التي تعيق الاستقرار السياسي، وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان.
التنمية المستدامة	تحقيق نسب تنمية إيجابية في بعض الدول، مع تعزيز التكامل الإقليمي.	هشاشة الأنظمة السياسية، وغياب رؤية موحدة لتنفيذ الأولويات التنموية في الواقع.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على المرجع التالي:

- وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية، "تقرير حول تحليل أداء مبادرة النيباد"، من الموقع التالي: <https://www.nepad.org>، بتاريخ 05 جوان 2024، على الساعة: 15.00
وبناءً على ما سبق، سنستعرض أهم الإنجازات التي أقدمت عليها مبادرة "نيباد"، مع الإشارة إلى تحديات تنفيذها بشكل كامل.

أولا- إنجازات المبادرة:

يتضح من خلال جهود الجزائر وباقي الدول الأعضاء أن مبادرة "النيباد"، قد حققت نجاحا ملحوظا رغم عدم الإعلان عن تقديم خطوات ملموسة بشكل واسع. فلقد ساهمت في عملية التنسيق بين الحكومات الإفريقية تماشيا مع أهداف التنمية والشراكة الإقليمية، كما فتحت المجال للدول الأعضاء في تطبيق سياساتها وبرامجها التي تركز على نشر الوعي بأهمية الحكم الرشيد كعامل أساسي لتحقيق الفعالية والنمو الاقتصادي في إطار تطوير سياسات الاعتماد الذاتي في مختلف المجالات على المستويين الوطني والقاري.⁽²⁴⁾



إلى جانب ذلك، لعبت الجزائر دورًا محوريًا في إنجاح شراكة النيباد، من خلال تركيزها على استثمارات استراتيجية تشمل تطوير البنية التحتية مثل شبكات النقل والطاقة لتعزيز التكامل الإقليمي ودعم مشاريع إدارة الموارد المائية لضمان الاستدامة البيئية، كما أولت اهتمامًا كبيرًا لتحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، ودعمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. إضافة إلى ذلك، استثمرت في قطاع السياحة من خلال تطوير البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية والثقافية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وزيادة التعاون الإقليمي في إفريقيا. وعلى الصعيد السياسي ساهمت الجزائر في حل 16 نزاعًا إفريقيًا من أبرزها الحرب الأهلية في أنغولا واتفاق السلام بين إريتريا وإثيوبيا، كما سعت إلى تدعيم الأمن في القارة الإفريقية من خلال مشاركتها الفعالة في صياغة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية الإقليمية وتعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي مع الدول المجاورة، بهدف التصدي للتهديدات المشتركة كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما يعكس التزامها بتعزيز الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في القارة الإفريقية.⁽²⁵⁾

إضافة إلى هذا، قد أظهرت نسب التنمية الإيجابية المسجلة في السنوات الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في بعض الدول الإفريقية بالتزامن مع تعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تعيق تحقيق الطموحات التنموية للدول الإفريقية مما يستدعي تحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية واستغلال الإمكانيات غير الرسمية مثل التجارة غير الرسمية لتلبية الاحتياجات التنموية للدول الإفريقية.⁽²⁶⁾

ثانيا- عراقيل المبادرة:

لا تزال مبادرة "النيباد"، تفر بالحاجة إلى المساعدة الأجنبية لدعم المشاريع التنموية في القارة الإفريقية، والتي غالبًا ما تكون غير مستقرة ومتأثرة بالتقلبات السياسية



والاقتصادية العالمية، مما يضعف فعالية تنفيذ المشاريع التنموية، ناهيك عن وجود معضلة حقيقية تتمثل في الإرهاب الدولي وتداعياته السلبية على استقرار القارة واستتباب حالة الأمن والسلم كشرط لتحقيق التنمية والحكم الراشد⁽²⁷⁾.

كما يعد ملف النزاعات الحدودية والإثنية في إفريقيا التحدي المحوري أمام الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا، فمعظم الدول الإفريقية تعاني من تعدد العرقيات والإثنيات، ومع عدم وجود إستراتيجية مثلى لإدارة هذا التنوع تفاقمت انتهاكات حقوق الإنسان كما أثبتتها التقارير المختصة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول. إضافة إلى ذلك أثرت الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية وأحداث الربيع العربي سلباً على استقرار القارة الإفريقية، فقد ساهمت هذه الأخيرة في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مما أضاف مزيداً من التحديات أمام الدول الإفريقية. وعلى الصعيد البيئي، تعاني إفريقيا من مشكلات خطيرة مثل التصحر والجفاف اللذين يشكلان تهديداً مباشراً للأمن الغذائي والتنمية الزراعية. هذه التحديات التي تزيد من هشاشة الاقتصادات الإفريقية وتعيق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة⁽²⁸⁾.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مختلف القطاعات ذات الأولوية التي حددتها مبادرة "النيباد"، تعد طموحة وضرورية لتحقيق التنمية في الدول الإفريقية. ومع ذلك فإن تجسيد هذه الأولويات على أرض الواقع الإفريقي يعتبر رهان صعب خاصة وأن أغلب النظم السياسية الإفريقية هي حديثة العهد وتفتقر إلى وجود رؤية سياسية موحدة وشاملة.

خاتمة:

وفي الأخير ومن كل ما سبق، نخلص إلى القول إن مبادرة النيباد تمثل إطاراً طموحاً لتعزيز الاعتماد الذاتي وتجاوز الجمود المفروض على الاقتصادات الإفريقية، لكنها تبقى بحاجة إلى أسس عملية دقيقة تراعي الخصوصيات السياسية

والاقتصادية للقارة الإفريقية. وفي هذا السياق، لعبت الجزائر دوراً محورياً من خلال التعاون الإقليمي والمشاركة الفاعلة في اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية الداعمة للتنمية الإفريقية، إلا أن التحديات الخارجية تظل عائقاً أمام تنفيذ برامج النيباد، نظراً لارتباطها بالدعم الدولي غير المستقر.

ولتعزيز دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تركز على مسؤولية الجزائر ومساهمتها الفعلية، وهي:

- تعزيز دور الجزائر في الحفاظ على الترابط الإقليمي مع بلدان إفريقيا، وقيادة المبادرات الهادفة إلى تحقيق أهداف النيباد.
- تمكين الجزائر من دعم القطاع الخاص والهيئات الحكومية الإفريقية في اتخاذ التدابير التنموية، بما يعزز التنمية الشاملة.
- الاستثمار من طرف الجزائر في التكنولوجيا الحديثة ونقل الخبرات إلى الدول الإفريقية، مع التركيز على تطوير القدرات المحلية.
- تشجيع الجزائر على تطوير مصادر تمويل محلية وإقليمية مستدامة، لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في المشاريع التي تشارك فيها الجزائر، لزيادة ثقة المواطنين والمستثمرين الدوليين.
- إشراك الجزائر لمنظمات المجتمع المدني الإفريقي في إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية، بما يعزز المشاركة الفعالة.

الهوامش والمراجع:

(1). علاء جمعة، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 159، 2005، ص: 220.

(2). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2002، ص: 200.



- (3)- حنفي نادية، "دراسة تحليلية للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا -نيباد-"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 128 .
- (4)- المرجع نفسه، ص 129.
- (5)- JB. Natama, Le Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs MAEP, in Debats, Le NEPAD et la renaissance de l'Afrique, N°16-17, Juin, Juillet, 2004, p56.
- (6)- عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002، ص 239.
- (7)- Maxwell M. Mkwezalamba, Emmanuel Chinya, "Implementation of Africa's Integration and Development Agenda: Challenges and Prospects," African Integration Review, Department of Economic Affairs, Volume 1, Number 1, January 2007, p. 6.
- (8)- ibid, p07.
- (9)- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، د.ب.ن: مركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 55.
- (10)- سالم النجفي وإبراهيم مراد الدعمة، "التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد 10، 2001، ص ص 73-74.
- (11)- لبنى (سعيد) "منظمة الشفافية" من الموقع التالي: www.ishonline.net/ial-arabic.com، بتاريخ 20-05-2024، ص 15.00.
- (12)- أحمد الماوري وآخرون، "واقع وتحديات الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في الدول الهشة: دراسة حالة اليمن ما قبل الانهيار"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 51، العدد 01، 2004، ص ص: 99-102.
- (13)- محمد سليمان فرح المومني، "القيم الإسلامية وأثرها في تعزيز الأمن الشامل وتحقيق السلم الاجتماعي: دراسة تأصيلية تطبيقية"، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، القاهرة، المجلد 23، العدد 23، 2019، ص: 850.
- (14)- أحمد فتحي ابوكريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، ط 1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009 ص 14.
- (15)- جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي: واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص ص 17-19.
- (16)- تقوى شرقي وخيرة بن عبد العزيز، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر: مشروع كبدال تجربة ميدانية لإرساء ثقافة المشاركة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر: جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2022، ص: 1026.
- (17)- أحمد مالكي، "أثر غياب المساءلة السياسية على تطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي"، في: أبودية وآخرون، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007، ص 35.
- (18)- رضوان بروسى، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية: الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة، 2010-2011، ص 246.
- (19)- المرجع نفسه، ص 247.



- (20)- مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، الجزائر مجلس الأمة، جانفي 2006، ص 217.
- (21)- عبد اللاوي سامية، "استرداد الأموال المنهوبة من جرائم الفساد قراءة في التجربة الجزائرية"، الباحث العربي، المجلد 02، العدد 3، 2021، ص ص: 68-58.
- (22)- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2002، مؤسسة الأهرام، يونيو 2003، ص: 258.
- (23)- علي خليفة الكواري، "ملاحظة أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي"، في علي خليفة الكواري محرر، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص: 98-90.
- (24)- Anyang'nyong'o et autre, new partnership for africa's development NEPAD a new parth?, Nairobi Kenya, Heinrich boll foundation, 2002, p23.
- (25)- عتيقة كواشي، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 03، العدد 01، جانفي 2016، ص: 465.
- (26)- راوية توفيق، "إعادة التفكير في قضايا التنمية الإفريقية: قراءة في أعمال المؤتمر الحادي عشر لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية في افريقيا"، مجلة آفاق جديدة في التنمية، مصر: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، العدد 01، أكتوبر 2009، ص 99.
- (27)- مخلوف ساحل، "التنمية والأمن في إفريقيا: تحديات وآفاق" ورقة بحث قدمت في الندوة الدولية حول التنمية والأمن في افريقيا، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 04 أكتوبر 2010، ص 07.
- (28)- ربيع عبد العاطي عبید، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، القاهرة: دار القومية للثقافة والنشر، 2002، ص 84.